



Global Journal of Economic and Business (GJEB)

Website: <http://www.sciencereflection.com>

An Analysis and Evaluation of the Investment Attraction and Investor Protection on the Direct Foreign Investment Flow and Business Environment in the Arab Countries

Badache Boubakeur

University M'Hamed Bouguerra de Boumerdes, Algeria

تحليل وتقييم أثر جاذبية الاستثمار وحماية المستثمر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى بيئة الأعمال في الدول العربية بوبر باداش

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس – الجزائر

Badachebob@yahoo.fr

المخلص

يتفق الكثيرون على أن الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم مما قد يحمله من آثار سلبية إلا أنه يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بفضل خصائصه الإيجابية التي تتمثل أساسا في نقل رؤوس الأموال والمهارات وأحدث تقنيات الإنتاج وغير ذلك من العوامل التي تساهم في خلق حركية وديناميكية لدى الدول المستضيفة . ومن هذا المنطلق قامت الدول العربية بمجموعة هامة من الإصلاحات الاقتصادية التي تعبر عن مدى مولاكتها لمرحلة الانفتاح الاقتصادي في زمن العولمة بهدف إظهار مدى استعدادها لاستضافة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إحداث العديد من التغييرات التي من شأنها أن تحفز أكثر المستثمرين الأجانب . ومما سبق جاءت هذه الورقة البحثية بهدف تسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل الإصلاحات المعتمدة وكذا يهدف الكشف عن أهمية ودور حماية المستثمر كمؤشر لقياس الأداء في بيئة الأعمال وقياس جاذبية الاستثمار في الدول العربية . وقد تم التركيز على تحليل مجموعة من البيانات التي ساعدتنا على تصور سليم لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وكان الغرض من ذلك هو معرفة مقدرتها على الجذب ومستويات الإصلاح التي وصلت إليها تماشيا مع متطلبات مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال التي ينشدها المستثمرون الأجانب . وقد ساعدتنا عملية المزوجة بين مؤشر حماية المستثمر ومؤشر قياس جاذبية الاستثمار باستعمال مؤشر "ضمان" لسنة 2015 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من الوصول إلى تحليل مناخ الاستثمار وأداء بيئة الأعمال، حيث أظهرت النتائج أن الدول العربية كمجموعة ضمن المجموعات الاقتصادية السبعة لم تحصل إلا على مراتب متوسطة (4/7) وهو أمر مكننا من الوقوف على مجموعة من العوامل التي تبقى عائقا أمام انخفاض مقدرة الدول العربية على صناعة بيئة استثمارية تحفز أكثر المستثمر الأجنبي ويرتقي تصنيفها إلى مراتب أعلى وذلك على الرغم من الإصلاحات العديدة في بيئة الأعمال بشكل عام وحماية المستثمر بشكل خاص . ومما تقدم، شملت الورقة البحثية على المحاور الأساسية التالية: أولا: قراءة في واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، ثانيا: تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ثالثا: تحليل أثر حماية المستثمر على الأداء في بيئة الأعمال للدول العربية، رابعا: نتائج وتوصيات.

الكلمات المفتاحية

الاستثمار الأجنبي المباشر ، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ، مناخ الاستثمار ، بيئة الأعمال ، مؤشر " ضمان " لقياس جاذبية الاستثمار ، مؤشر حماية المستثمر.



1. المقدمة

تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة مالية حادة أدت إلى تذبذب العديد من المعطيات من بينها تراجع معدلات النمو وتراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية، ولما كان يعتقد الكثيرون أن الدول العربية كانت بمعزل عن تداعيات الأزمة، أظهرت البيانات خطأ هذا الاعتقاد على الأقل على مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية حيث تم تسجيل نسبة تراجع تزيد على 55% في سنة 2015 مقارنة مع عام 2008.

لقد تم تسجيل هذا التراجع على الرغم من مؤهلات الاستثمار وعوامل الجذب العديدة وسلة الإصلاحات المتنوعة التي قامت بها الدول العربية، ولما كان هذا الواقع ملموسا تبادر إلى الأذهان التساؤل بخصوص مجموعة العوامل التي أدت إلى هذا التراجع والتساؤل أيضا عن حقيقة بيئة الاستثمار وعن مستويات الأداء في بيئة الأعمال العربية.

انطلاقا مما سبق، ركزت إشكالية هذا البحث على التساؤل التالي :

ما هو واقع جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وما مدى مساهمة حماية المستثمر في تحسين مستويات الجاذبية عموما ومستويات الأداء في بيئة الأعمال بشكل خاص؟

وقصد الإجابة على هذا التساؤل، تم بناء الفرضيات التالية:

- تعبر مقدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن صحة السياسات الاقتصادية المنتهجة وعن الاندماج الجيد في الاقتصاد العالمي.

- يعتمد تحسين مستوى جاذبية الاستثمار على ضرورة الاهتمام بتطوير أداء العديد من المتطلبات الأساسية منها على وجه التحديد تحسين مستوى الأداء في بيئة الأعمال

- يتوقف تطوير الأداء في بيئة الأعمال على ضرورة العمل على حماية المستثمر وقد يعتبر عدم الاهتمام بذلك من المعوقات الأساسية التي تقف أمام تحسين جاذبية الاستثمار في الدول العربية وبالتالي الحصول على بيئة استثمار يكسوها الكثير من الغموض.

وتكمن أهمية الورقة البحثية في أنها تمكننا من:

- تسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الدول العربية ومقارنته بالمجموعات الاقتصادية الأخرى والوقوف على العوامل المتسببة في تراجعها.

- تحليل طبيعة مناخ الاستثمار وقدرات الجذب في الدول العربية

- تحديد مدى استجابة الدول العربية للمعايير المرتبطة بتحفيز نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات التي عرفها الاقتصاد الدولي وذلك من خلال قياس قوة جاذبية الاستثمار في الدول العربية ومقارنتها مع العالم.

- التمكن من متابعة تطور مؤشرات الأداء في بيئة الأعمال عموما وحماية المستثمر بشكل خاص ومقارنتها بمستويات الأداء مع الدول المتقدمة.

- الوقوف على مجموعة العوامل التي تمكن من تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية.



وبغرض الإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات السابقة، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات، منها البيانات التي يقدمها كل من البنك الدولي ومنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية "UNCTAD" بغرض تتبع تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد، والمؤشرات الأساسية والفرعية لمؤسسة ضمان لسنة 2015، حيث تم التركيز على مؤشر قياس جاذبية الاستثمار باعتباره مؤشرا أساسيا وذلك من شأنه أن يساعد على تقييم المناخ العام للاستثمار في الدول العربية، كما تم الاعتماد على مؤشر قياس الأداء في بيئة الأعمال ومؤشر قياس حماية المستثمر باعتبارها مؤشرات فرعية، والهدف من ذلك هو الوصول إلى تحليل وتقييم وضع مجموعات الدول العربية بخصوص مقدرتها على جذب الاستثمار وتصنيف أدائها في بيئة الأعمال العالمية وبالتالي معرفة مدى مطابقة الوضع مع جهود الإصلاح.

أولاً: قراءة في واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الدول العربية

ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر القيام بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية فضلا عن الخبرة الفنية في العديد من المجالات إلى الدول المضيفة على خلاف الاستثمار في الأوراق المالية الذي لا ينتج عنه إلا تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات، استثمارا قصير الأجل بالمقارنة مع قرينه الآخر.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي "O.C.D.E." الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لاسيما ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك عن طريق إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع أو عن طريق المساهمة في مؤسسة كانت موجودة من قبل أو في مؤسسة جديدة أو عن طريق الإقراض طويل الأجل.

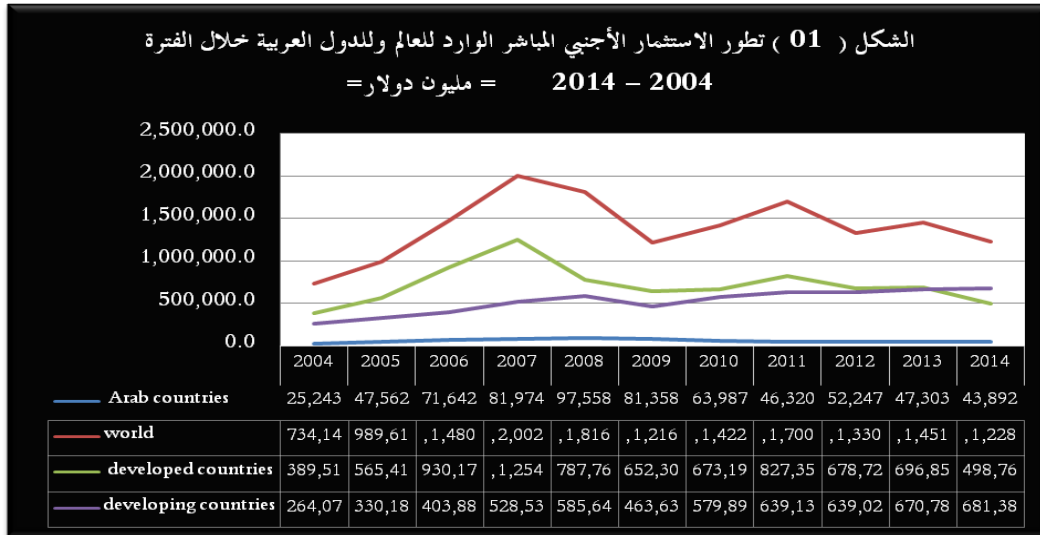
ويتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المشاريع التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة. وهي تعتبر الوسيلة التمويلية الوحيدة التي تسعى اليوم إلى اجتذابها الدول النامية، وهذا بغية تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والهيئات المتخصصة التي أقامت تلك الدول لتهيئة المناخ المناسب والتغلب على المعوقات الإدارية والإجرائية التي قد تواجه المستثمر الأجنبي، وذلك لاجتذاب أكبر حجم ممكن من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.()

ويمكن القول أن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، خاصة النامية منها، وبمعنى آخر، يمكن القول أن قرارات الشركات العالمية متعددة الجنسية المتعلقة بالاستثمار في بلد دون الآخر هو دالة لكثير من العوامل، بعضها يرجع إلى الدولة المضيفة (مثل مناخ الاستثمار السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي... الخ)، أما البعض الآخر فيرجع إلى المستثمر الأجنبي ذاته، أي إلى الخصائص التي تتميز بها الشركات العالمية متعددة الجنسيات، من حيث الحجم وتوافر الموارد المالية والبشرية والفنية... الخ، فضلا عن وجود بعض العوامل الأخرى التي ترجع إلى الحكومات الأم وطبيعة الأسواق، سواء في الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات أو في الدول المضيفة لها.

وقد أفرز الانتشار الواسع لظاهرة العولمة انفتاح الكثير من الاقتصاديات - ومنها الدول العربية - التي كانت مغلقة على الاستثمار الأجنبي المباشر مما جعلها تتبنى العديد من الإصلاحات التي استهدفت استقطاب المستثمرين الأجانب مع ما يحملونه من عوامل الإنتاج كراس المال والتكنولوجيا والتقنية... الخ.

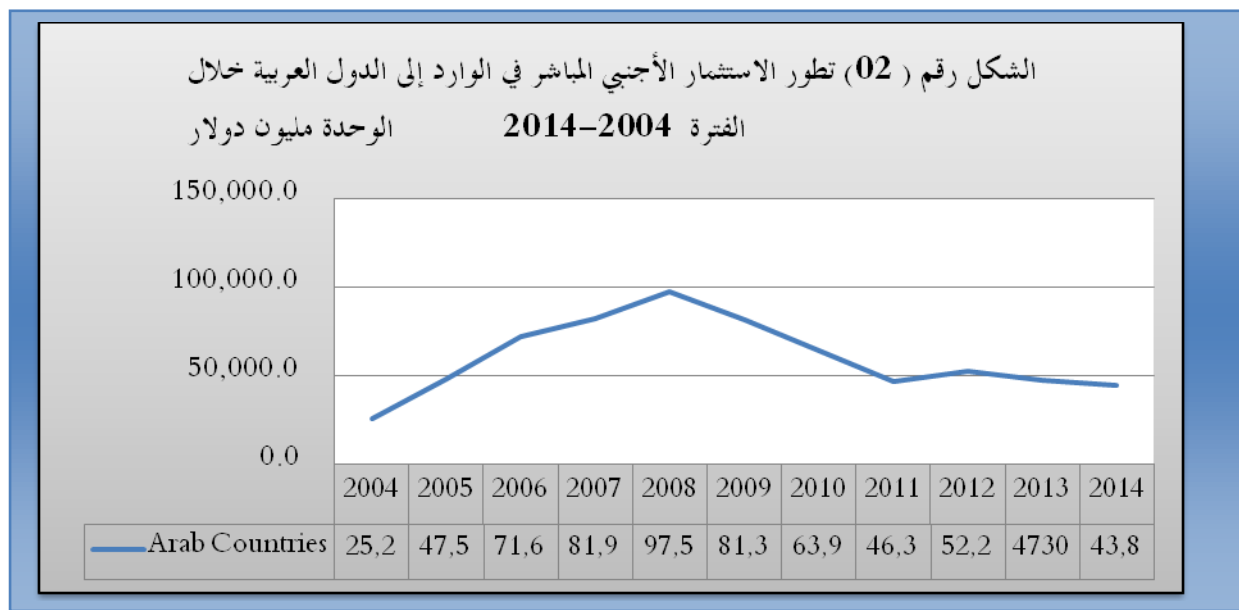


وفعلا، فقد ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد للعالم في الظروف العادية بشكل ملفت خلال الفترة 2004 إلى 2014 ما عدا الفترة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر والفترة التي أعقبت أزمة المال العالمية سنة 2008 أين تم تسجيل انخفاض غير عادي . ومن الملاحظ أيضا أنه تم تسجيل تراجع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومرد ذلك إلى الانهيار المستمر في أسعار البترول ولم تعد الدول المنتجة والمصدرة للبترول تملك الحوافز والضمانات السابقة التي كانت تمنحها للمستثمر الأجنبي مما يفسر نسبة التراجع المقدرة بـ 14.5 % في بداية سنة 2015 مقارنة مع سنة 2013 ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل التالي:



المصدر: من تجميع الباحث اعتمادا على unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx

وعملت الدول العربية مثل العديد من غيرها على إرساء مجموعة هامة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية كاستجابة للتحويلات التي حدثت على الاقتصاد العالمي خاصة في زمن العولمة، وتكيفت وتعاملت مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتعبير عن انفتاحها الاقتصادي بل وتنافست في استقطابه وجذبه وهو ما يبدو جليا إذا ما تم الرجوع إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الدول العربية خلال السنوات العشرة الأخيرة وما قبلها. أنظر إلى الشكل الموالي

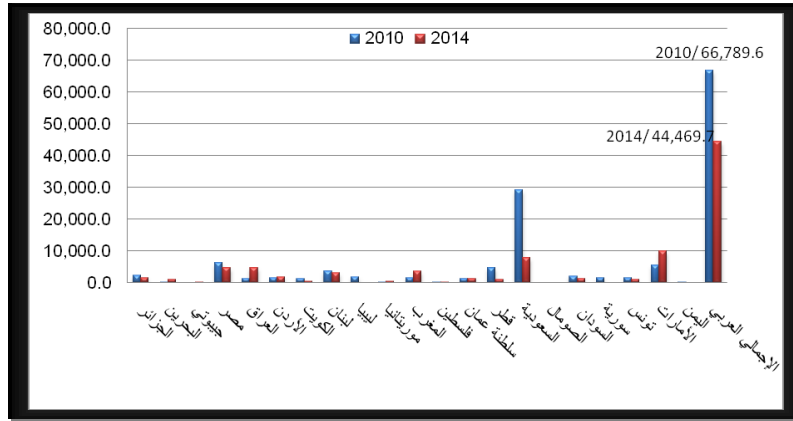




المصدر: من تجميع الباحث بناء على UNCTAD, Investment Annual Report 2015 راجع: www.unctad.org

وتشير بيانات الشكل السابق إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد ولا يزال يشهد العديد من التقلبات، فبعد أن أخذ المنحنى شكلا تصاعديا خلال الفترة 2004 إلى 2008 وحتى فيما قبلها حيث أفرز ذلك زيادة بما لا تقل عن 286.5%، إلا أنه بعد عام 2009 تبدلت المعطيات وأخذ المنحنى في التنازل معبرا عن انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كرد فعل بسبب المشكلات التي عرفتها المنطقة العربية نتاج ثورات ما يسمى بالربيع العربي، إلا أن الأمر لم يتوقف عند هذا السبب، فهناك الانهيار المستمر لأسعار البترول في السنتين الأخيرتين والذي ساهم بدوره في انخفاض قدرة الدول العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة إذا علمنا أن الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول هي أكثر الدول جذبا للاستثمار كالمملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة وقطر.

الشكل رقم (03) تطور نصيب الدول العربية من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها في عام 2014 مقارنة مع عام 2010



المصدر: unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر الدول العربية من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية بما يتجاوز 10 مليار دولار عام 2014 على الرغم من التراجع المسجل مقارنة مع عام 2013، ومع ذلك فهي تتفوق على المملكة العربية السعودية صاحبة الريادة سابقا، كما تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن أغلبية الدول العربية سجلت تراجعا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن خمسة منها سجلت تحسنا مقارنة مع عام 2013 لتكون مصدرا لأخذ العبرة واختيار المسار الصحيح للإصلاحات. ويوضح الجدول التالي الدول العربية التي حققت تحسنا بخصوص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014 مقارنة مع عام 2013:

الوحدة: مليون دولار

الدول	2013	2014
لبنان	2879.8	3070.1
مصر	4192.2	4783.2
المغرب	3298.1	3582.3
المملكة الأردنية	1760.4	1747.5
قطر	840.4	1040.4



المصدر: تجميع الباحث بالاعتماد على unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx

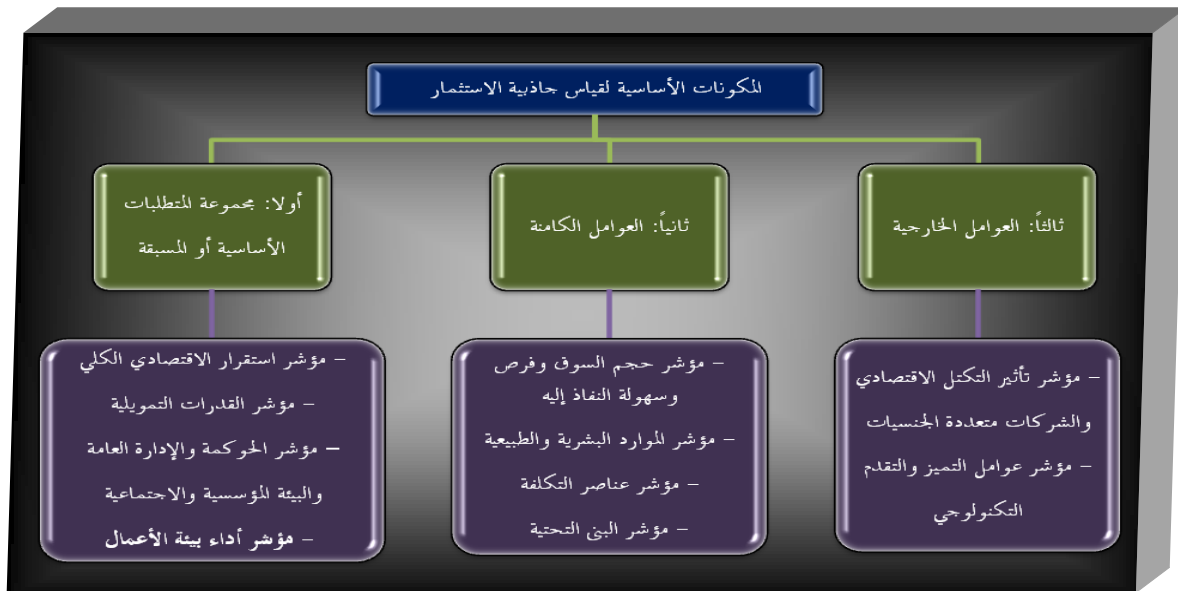
ثانياً: تحليل مناخ الاستثمار في الدول العربية من خلال تحليل مؤشر جاذبية الاستثمار

يرتكز مناخ الاستثمار على مدى توفر مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تساعد وتحفز المستثمر وتخلق فيه الشعور بالارتياح والتفاؤل من نتائج استثماراته، وتشتمل هذه العوامل على كل الجوانب المرتبطة بالاستثمار إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من قبيل العوامل الاقتصادية والقانونية وحتى السياسية والاجتماعية.

وقد تم تحليل هذه الجوانب من أجل معرفة مدى مقدرة الدول المستضيفة، ومن بينها الدول العربية، على تهيئة الظروف الملائمة لنشاط المستثمر الأجنبي، ولمعرفة ذلك تم قياس الجهود المبذولة عن طريق حساب مؤشر جاذبية الاستثمار.

ومن الدراسات المقنعة في هذا الاتجاه دراسة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات التي تعتمد على مؤشر ضمان لقياس جاذبية الاستثمار حيث يمكن تلخيص العناصر الأساسية التي تساعد على قياسه من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم - 04 - المكونات الأساسية لمؤشر ضمان لقياس جاذبية الاستثمار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لقياس جاذبية الاستثمار، التقرير السنوي

لمناخ الاستثمار لعام 2015، الكويت، ص. 14. تجد هذا أيضاً في التقارير السنوية: 2012، 2013 و 2014.

وبالرجوع إلى قياس مؤشر جاذبية الاستثمار لعام 2015 بالاستناد إلى المكونات سالفة الذكر، تمت ملاحظة وتسجيل

تباين في النتائج بين مختلف مناطق العالم، حيث ركز المؤشر على توزيعها على سبعة مجموعات اقتصادية هي:

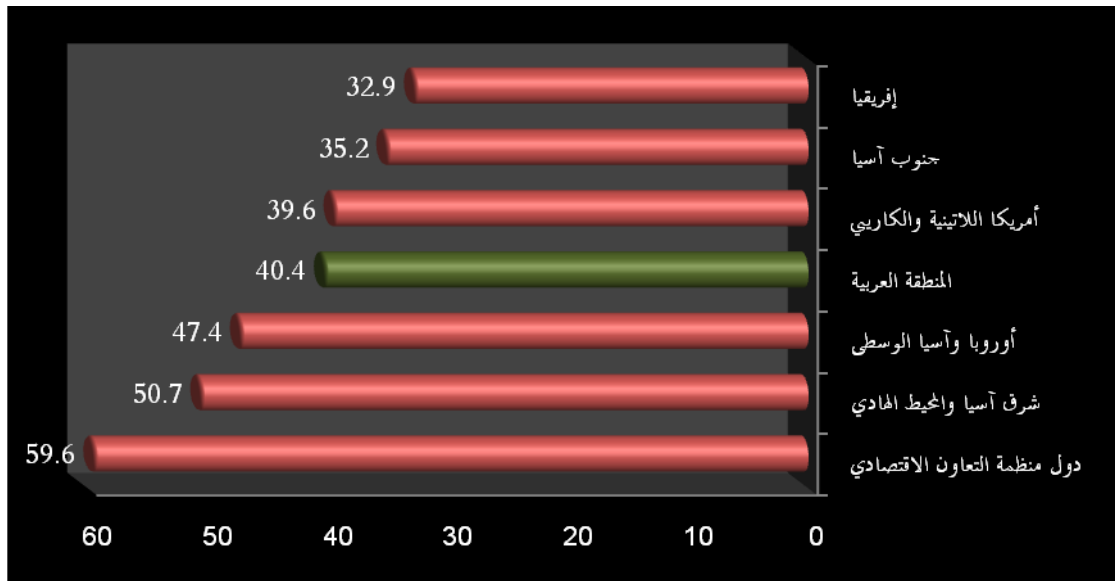
- مجموعة الدول العربية
- مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادي



- مجموعة دول أوروبا وآسيا الوسطى
- مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي
- مجموعة دول آسيا
- مجموعة دول أفريقيا

وفيما يلي النتائج التي توصل إليها مؤشر قياس جاذبية الاستثمار حسب المجموعات الاقتصادية في عام 2015

الشكل رقم - 05 - مؤشر جاذبية الاستثمار حسب المجموعات الاقتصادية عام 2015



المصدر: من تجميع الباحث بناء على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي حول مناخ

الاستثمار في الدول العربية لعام 2015، الكويت، ص. 35. راجع الموقع الإلكتروني للمؤسسة www.dhaman.org

فمن الملاحظ إذا أن مجموعة الدول العربية سجلت نتائج متواضعة مقارنة مع المجموعات الاقتصادية الأخرى، حيث سجلت مؤشر جاذبية متوسط قيمته 40.4 نقطة أقل من المتوسط العالمي الذي بلغت قيمته 45.7 نقطة مكنها من الحصول على المرتبة الرابعة متوسطة الترتيب العام ضمن المجموعات الاقتصادية السبعة المذكورة سابقاً، في حين أن المرتبة الأولى كانت من نصيب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمؤشر جاذبية متوسط قيمته 60 نقطة تقريباً وهو أعلى من المسجل في

عام 2014 ، و أعلى من مؤشر الدول العربية بفارق قارب العشرين نقطة وهو فارق ليس بضئيل، وبالمقارنة مع أسفل

الترتيب، نجد أن مجموعة الدول العربية متأخرة، بحيث لا يفصلها عن

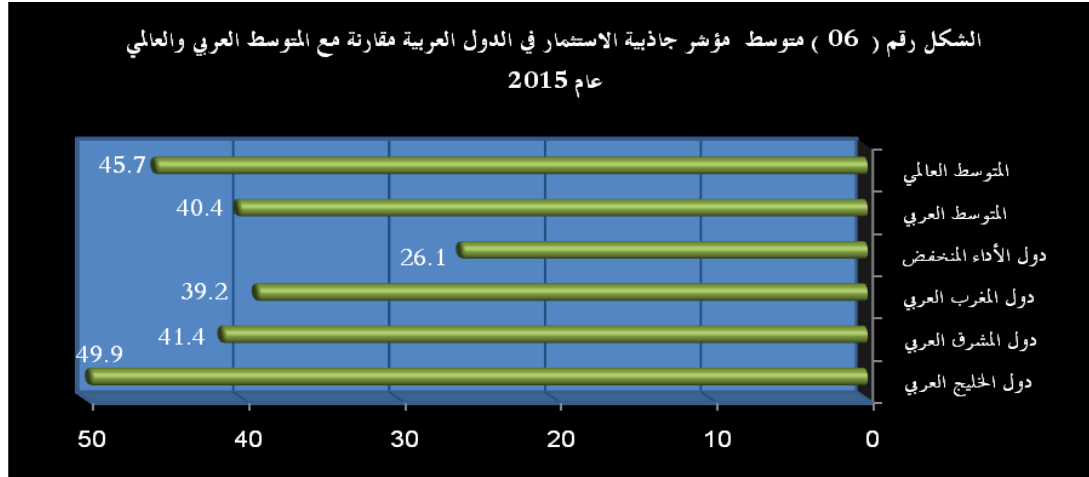
المجموعة المرتبة آخراً وهي أفريقيا إلا سبعة نقاط تقريباً، فهي إذا ليست أفضل إلا من مجموعة دول أفريقيا، مجموعة

دول آسيا ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، هذه الأخيرة التي لا يفصلها عنها إلا أقل من نقطة واحدة.



وبالتركيز على مؤشر جاذبية الاستثمار في الدول العربية، توصلت الدراسة إلى وجود تباين واضح بين مختلف الدول العربية التي تم توزيعها هي الأخرى إلى أربعة مجموعات هي: مجموعة دول الخليج العربي، مجموعة دول المشرق العربي، مجموعة دول المغرب العربي ومجموعة دول الأداء المنخفض

وفيما يلي الشكل الذي يوضح التباين في نتائج قياس مؤشر الجاذبية للدول العربية:



المصدر: من تجميع الباحث بناء على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نفس المرجع السابق، ص.

36.

وبالعودة إلى الشكل السابق، يبدو جليا أن مجموعة دول الخليج العربي أفضل بكثير من باقي المجموعات العربية بمؤشر جاذبية قوي قيمته قارب 50 نقطة وهي بذلك تثبت صحة مناخ الاستثمار بها إذ يتجاوز مؤشرها متوسط المؤشر العالمي بأكثر من 4 نقاط وأكثر من المتوسط العربي بـ 9 نقاط تقريبا ولا يبعد عن مؤشر مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلا بـ 10 نقاط، وبهذا المؤشر أيضا، هي قريبة من دول شرق آسيا والهادي وأفضل من دول أوروبا وآسيا الوسطى.

أما في آخر الترتيب فنجد مجموعة الدول العربية ذات الأداء الضعيف التي لم يتجاوز مؤشر جاذبية الاستثمار بها 26.1 نقطة وهي بذلك بعيدة جدا عن المتوسط العالمي بـ 20 نقطة تقريبا وبعيدة عن المتوسط العربي بحوالي 14 نقطة.

وأما مؤشري مجموعتي دول المشرق العربي والمغرب العربي فهما متقاربان إلا أنهما أقل من المتوسط العالمي ويعكسان بشكل كبير المؤشر المتوسط العربي.

ثالثا: تحليل أثر حماية المستثمر على الأداء في بيئة الأعمال للدول العربية

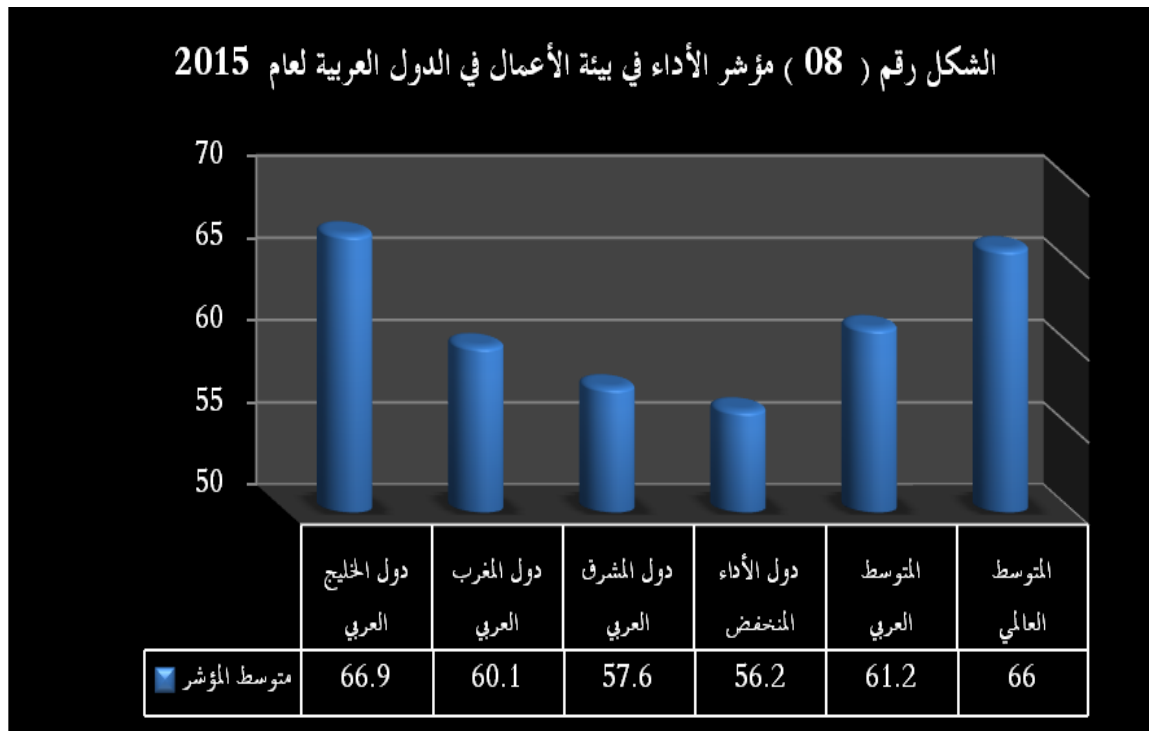
تعد بيئة الأعمال من العوامل الأساسية التي من خلالها يتم تقييم مقدرة أي دولة على جذب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها. ويرتكز أداء بيئة الأعمال على مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تدخل ضمن عملية قياس مؤشر أداء بيئة الأعمال التي يقوم بها البنك الدولي ويعد على أساسها ترتيبا عالميا للدول من أجل تصنيفها ومعرفة بيئات الأعمال ذات الأداء القوي والضعيفة منها. ويوضح المخطط التالي المتطلبات الأساسية لتقييم أداء بيئة الأعمال:



الشكل رقم (07) المتطلبات الأساسية لقياس مؤشر الأداء في بيئة الأعمال



المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نفس المرجع السابق. وبالاسترشاد بهذه الدراسة، فقد تم الحصول على رؤية واضحة بخصوص الأداء في بيئة الأعمال باعتبارها مؤشرا فرعيا لقياس مؤشر جاذبية الاستثمار في مجموعة الدول العربية بشكل عام، وفي كل منطقة من الوطن العربي، ومقارنتها أيضا بمتوسط المؤشر العالمي للأداء. وبناء على ذلك، يمكن عرض النتائج في الشكل البياني التالي :



المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نفس المرجع السابق

ص. 35.



من خلال بيانات الشكل السابق نجد أن دول الخليج العربي تتميز ببيئة أعمال ذات أداء عالي المستوى إذ يزيد المؤشر عن المتوسط العالمي ويمكن مقارنته حتى بأداء بعض الدول المتقدمة، كما تم تسجيل تأخر أداء بيئة الأعمال في باقي المناطق العربية إذ يقل المؤشر عن المتوسط العالمي .

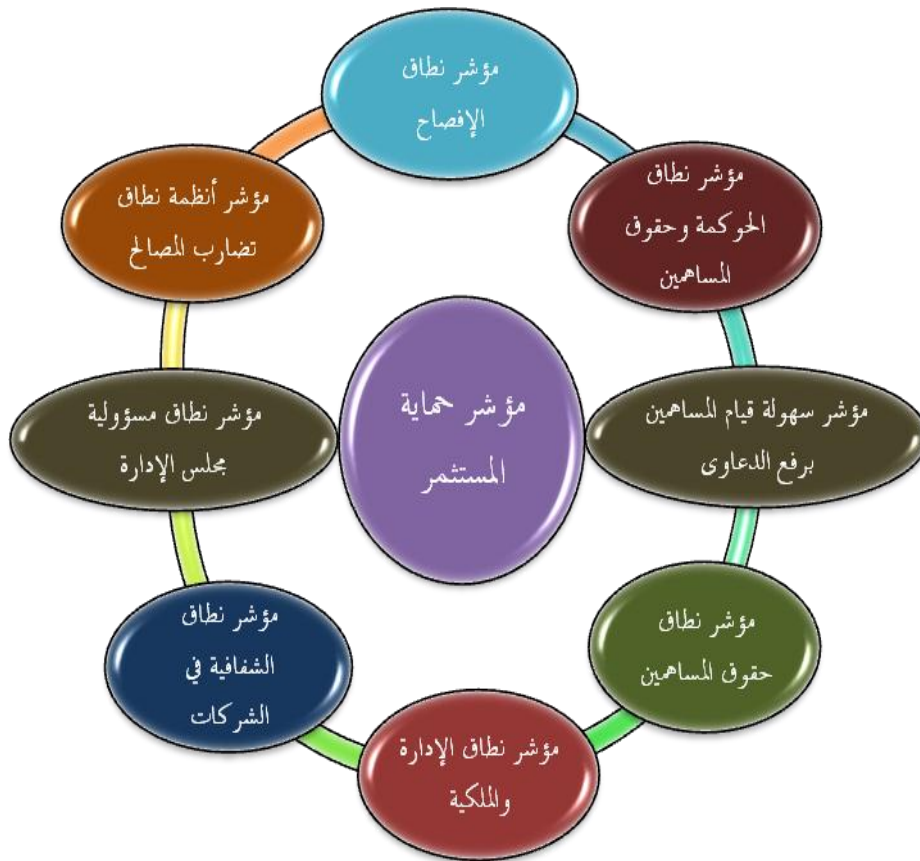
وعلى العموم، تعتبر بيئة الأداء في الدول العربية ذات أداء منخفض حيث يقل متوسط الأداء فيها عن المتوسط العالمي بخمسة نقاط تقريبا مما يعكس سبب تأخر مؤشر جاذبية الاستثمار وبالتالي ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

بالإضافة إلى مختلف المتطلبات التي تندرج ضمن عملية قياس مؤشر الأداء في بيئة الأعمال، تعتبر حماية المستثمر من أهم العوامل التي يعنى بها لتقييم الأداء حيث يشمل المؤشر على العديد من العناصر التي تعتبر ركائز أساسية لمناخ الاستثمار المحفز للمستثمر، ذلك أن هذا الأخير يبحث دائما عن بيئة الاستثمار التي تمنحه حماية عالية المستوى بالنسبة لحقوقه وبالتالي تمنحه الشعور بالارتياح والاطمئنان على استثماراته .

ويعتمد قياس مؤشر حماية المستثمر على قياس ثمانية من المتطلبات الفرعية التي يمكن اختصارها من خلال الشكل البياني

التالي:

الشكل رقم (09) المكونات الرئيسية لقياس مؤشر حماية المستثمر



المصدر: من تجميع الباحث اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر حماية المستثمر

2015، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت، 2015 .

وقد أظهرت نتائج قياس مؤشر حماية المستثمر لعام 2016 أن الدول العربية تحتل متوسط الترتيب العالمي بمؤشر متوسط قدره 4.4 في سلم يتكون من عشرة درجات [0-10]، وتبعد عن المؤشر المتوسط المسجل من طرف دول منظمة التعاون

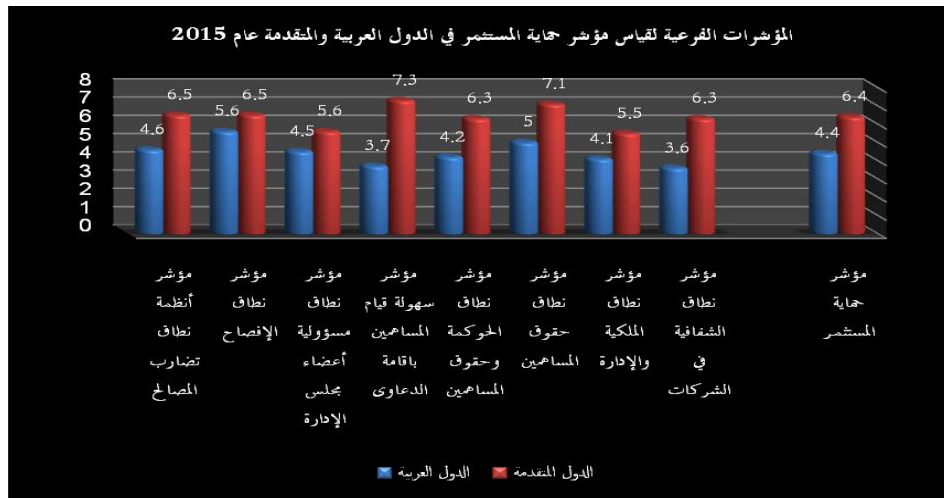


الاقتصادي والتنمية إلا بـ 2 نقطة، وهذا يظهر أنه على الرغم من قيام بعض الدول العربية بخطوات جادة في اتجاه حماية المستثمر كخطوة أساسية لتحفيزه وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال عموماً. إلا أن متوسط المؤشر العربي يبقى متأخراً نوعاً ما وقد تراجع عن ذلك المسجل في سنة 2012.

أما عن المقارنة بين الدول العربية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة هي أفضل من تمنح الحماية للمستثمر، إذ توجد في الصدارة بمؤشر قيمته 6 ولا يبعد عن الذي تم تسجيله من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلا بـ 0.4 نقطة. وتعتبر ليبيا أقل الدول العربية حماية للمستثمر باعتبار تسجيلها لأضعف مؤشر بواقع 1.7.

وفيما يلي المؤشرات الفرعية لقياس مؤشر حماية المستثمر وملخص لنتائج سنة 2015 ومقارنة مع الدول المتقدمة:

الشكل رقم (10)



المصدر: من تجميع الباحث استناداً إلى: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نفس المرجع السابق.

تظهر بيانات الشكل السابق وجود تباين واختلاف كبيرين للمؤشرات الفرعية بين الدول العربية والدول المتقدمة مما يعكس الفارق المعتبر في مؤشر حماية المستثمر وبالتالي ضعف الأداء على مستوى حماية المستثمر باعتبار أن المؤشر يقل عن 5 في سلم يتكون من عشرة نقاط، مما يدل على أن أداء بيئة الأعمال في الدول العربية لا يزال متأخراً وبالتالي فإن الإصلاحات المعتمدة من أجل تحسين مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية لم توتي بثمارها بعد باستثناء مجموعة دول الخليج التي سجلت مؤشرات جيدة على مستوى حماية المستثمر كما على مستوى أداء بيئة الأعمال مما انعكس بشكل إيجابي على تحسن جاذبية الاستثمار خاصة الأجنبي.

نتائج وتوصيات البحث :

توصلت الورقة البحثية إلى تشخيص الوضع العام لمناخ الاستثمار في الدول العربية وذلك من خلال استعراض واقع الاستثمار الأجنبي وقياس جاذبية مناخ الاستثمار استناداً إلى تقييم أداء بيئة الأعمال باعتبارها من المتطلبات الرئيسية لهذه العملية وبالاستناد أيضاً إلى قياس مؤشر حماية المستثمر باعتباره أيضاً من المتطلبات الفرعية في قياس مؤشر أداء بيئة الأعمال . ومن خلال قياس كل من جاذبية الاستثمار ودرجة أداء بيئة الأعمال في ظل الحماية التي تمنحها الدول العربية للمستثمر خاصة الأجنبي منه، تم اختصار النتائج كما يلي:



- بالعودة إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ووضعه في الدول العربية، وبالنظر إلى مؤهلات الاستثمار التي تتوافر عليها، فإن تدفق الاستثمار يعرف تراجعاً حاداً حيث أظهرت الإحصائيات نسبة تراجع مقدارها 55% في سنة 2015 مقارنة مع عام 2008 وبنسبة 31% مقارنة مع عام 2010.
- عرفت بعض الدول العربية تحسناً في تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد كالإمارات المتحدة ومصر والأردن كما عرفت دول أخرى تراجعاً كبيراً كالمملكة السعودية والجزائر.
- بالعودة إلى تحليل جاذبية الاستثمار لسنة 2015 وذلك باستخدام مؤشر " ضمان " توصل البحث إلى أن مجموعة الدول العربية متأخرة حيث احتلت المرتبة الرابعة في ترتيب لسبعة مجموعات اقتصادية بمؤشر عام يقل عن المتوسط العالمي ويقل بكثير عن المؤشر المتوسط لمجموعة الدول المتقدمة.
- بناء على نتائج مؤشر جاذبية الاستثمار، تحصلت مجموعة دول الخليج على مؤشر أعلى من المتوسط العالمي مما يعني أن مناخ الاستثمار فيها أفضل من باقي الدول العربية.
- بناء على نتائج قياس مؤشر أداء بيئة الأعمال لسنة 2015، تحصلت الدول العربية على أداء أقل من المتوسط العالمي، مع استثناء دول الخليج التي توجت إصلاحاتها ببيئة أعمال ذات أداء قوي، حتى أنه ينافس أداء الدول المتقدمة.
- وبالرجوع إلى نتائج مؤشر حماية المستثمر باعتباره مكوناً أساسياً لمؤشر بيئة الأعمال، وجدنا أن مجموعة الدول العربية تقدم حماية أقل من المتوسط، مع استثناء أيضاً لدول الخليج التي تمنح حماية أفضل للمستثمر خاصة الأجنبي.
- بالرجوع إلى كل النتائج السابقة، وجدنا أن أفضل مجموعة دول الخليج بشأن جاذبية الاستثمار مرده إلى الإصلاحات الجادة التي قامت بها بخصوص أداء بيئة الأعمال والتي ارتكزت بدورها على تامين حماية المستثمر.
- وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها، ويهدف التحسين من جاذبية مناخ الاستثمار والتحسين من أداء بيئة الأعمال والذان من شأنهما أن يزيدا من تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة، فإن الدول العربية مطالبة بالعديد والكثير من جهود الإصلاح الحقيقي والعميق والذي يشمل كل المستويات: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعليه، جاءت توصيات البحث كما يلي:
- إرساء قواعد الأمن والاستقرار السياسي
- محاربة العنف بكل أشكاله مع مراعاة معطيات الأمن الدولي
- تعزيز أداء الإدارة الحكومية عن طريق تعزيز الشفافية وتطوير قواعد البيانات وتعزيز جودتها والانتظام في إصدارها وفق المعايير الدولية
- محاربة الفساد والحفاظ على استقلالية رجال الأعمال
- دعم وتشجيع الاستثمارات البينية العربية.
- تطبيق السياسات المشجعة على نقل المهارات الفنية والإدارية المتقدمة لتسيير الاستثمارات.
- العمل على تحسين سياسات الاقتصاد الكلي في اتجاه تقليص الفجوة بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية وجعلها أكثر تازراً وتناغماً .
- التركيز على كفاءات الإنتاج بمزيد من الاهتمام لعلاقتها بمسألة الاستقرار الاقتصادي وتحفيز المستثمر .



المراجع

- [1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001
- [2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993
- [3] فارس فضيل، هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعلومة الاقتصادية، وإلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية؟، في: مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 10 الصادر سنة 2004
- [4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لقياس جاذبية الاستثمار، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار لعام 2015، الكويت، 2015
- [5] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر حماية المستثمر 2015، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت، 2015
- [6] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000-2017 في: ضمان الاستثمار، السنة الثالثة والثلاثون العدد الفصلي الرابع (أكتوبر – ديسمبر 2015)، الكويت، 2015.
- [7] Philippe Huggon, Economie politique internationale et mondialisation, (Paris, ed.economica, 1997)
- [8] UNCTAD, Investment Annual Report 2015.
- [9] www.unctad.org
- [10] www.dhaman.org